الأمم المتحدة

UNEP/SPP-CWP/OEWG.1/3

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.: General
8 December 2022

Arabic
Original: English

الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بإنشاء فريق للعلوم والسياسات لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث
الدورة الأولى
نيروبي، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022
وبانكوك، 30 كانون الثاني/يناير–3 شباط/فبراير 2023*

تقرير الجزء الأول من الدورة الأولى للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بإنشاء فريق للعلوم والسياسات لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث

أولاً– افتتاح الدورة

1– في 2 آذار/مارس 2022، قررت جمعية الأمم المتحدة للبيئة في قرارها 8/5 أنه ينبغي إنشاء فريق للعلوم والسياسات لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث. وقررت جمعية البيئة أيضاً أن تشكل، رهناً بتوافر الموارد، فريقاً عاملاً مخصصاً مفتوح العضوية بدأ عمله في عام 2022، على أمل استكمال هذا العمل بحلول عام 2024. وبناء على ذلك، عُقد الجزء الأول من الدورة الأولى للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بإنشاء فريق للعلوم والسياسات لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث يوم الخميس، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022 في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي. وعُقد الاجتماع في نسق مختلط، إذ حضر بعض المشاركين عبر الإنترنت.

2– وافتتحت الاجتماع شيلا أغروال – خان، مديرة شعبة الاقتصاد لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الساعة 10:15 صباحاً.

3– وأدلت ببيانات افتتاحية السيدة أغروال – خان نيابة عن إنغر إندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وماريا نييرا، مديرة إدارة البيئة وتغير المناخ والصحة لدى منظمة الصحة العالمية، نيابة عن تيدروس أدانوم غبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية.

* الدورةُ الأولى للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بإنشاء فريق للعلوم والسياسات لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث تُعقد في جزأين. ولقد عُقد الجزء الأول من الدورة في نيروبي في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أما الجزء الثاني، أي الدورة الأولى المستأنفة، فسيُعقد بالحضور شخصياً في بانكوك، في الفترة من 30 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير 2023.

4- ورحبت السيدة أغروال – خان بالممثلين في الدورة، وقالت إنها بداية لعملية طموحة سيعمل خلالها الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية، على مدار العامين المقبلين، لإنشاء عملية قوية لتطوير البيانات العلمية والنفاذ إليها واستخدامها من أجل فهم تأثير قطاع المواد الكيميائية والنفايات على كوكب الأرض وصحة الإنسان بشكل أفضل. وسيساعد الفريق الجديد، بالاشتراك مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، على معالجة أزمة التلوث العالمية مع المساهمة أيضاً في معالجة أزمات تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، وحماية كوكب الأرض للأجيال القادمة. وقد أظهرت تجربة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، من بين أمور أخرى، ضرورة تسخير المجموعة الكاملة من المعارف المستمدة من التخصصات العلمية الاجتماعية والاقتصادية والتقليدية، بما في ذلك المعارف المحلية والمعارف الأصلية. وسيتعين على الهيئة الجديدة أن تراعي في عملها الأثر غير المتناسب للأزمات العالمية المذكورة سابقاً على الفئات الضعيفة، فضلاً عن أثرها على المسائل الجنسانية. وكان من المهم أيضاً أن تظل الطبيعة المتعددة التخصصات لقرار جمعية البيئة 8/5 هي القوة الدافعة وراء هذه العملية: وفي ظل عمل جميع القطاعات – الحكومات، والصناعات، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والوكالات التقنية – في إطار تعاوني، يستطيع الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية أن يجعل الفريق الجديد ناجحاً، تاركاً العالم مكاناً أنظف وأكثر أماناً وأقل تلوثاً للأجيال القادمة.

5- وقالت السيدة نييرا في بيانها إن المخاطر البيئية على الصحة التي يمكن تجنبها تتسبب في 14 مليون حالة وفاة كل عام وربع العبء العالمي للأمراض، بما في ذلك أكثر من 60 في المائة من الأمراض غير السارية. وبالرغم من اعتراف معظم الاتفاقات والعمليات البيئية العالمية بالتهديدات التي تتعرض لها الصحة كمصدر قلق رئيسي، يلزم اتخاذ إجراءات إضافية لمعالجة قضية الصحة بطريقة مجدية. وقد رحبت منظمة الصحة العالمية، بوصفها السلطة الدولية الرائدة التي تضع القواعد والمعايير لتعزيز الصحة وحمايتها، ببدء عملية إنشاء فريق جديد للعلوم والسياسات، إذ أن حماية الأشخاص من البيئات غير الصحية كانت أولوية رئيسية. وحدّثت منظمة الصحة العالمية مؤخراً موجز *منظمة الصحة العالمية وإرشادات الأمم المتحدة الأخرى بشأن الصحة والبيئة*، التي دُعي المشاركون في الاجتماع إلى الرجوع إليها. ودعت منظمة الصحة العالمية إلى تيسير إتاحة المعلومات عن فعالية التدخلات من حيث التكلفة؛ وتحفيز البحوث المبتكرة، بما في ذلك على المستويات التشغيلية والسياسات ذات الصلة؛ وإجراء تقييمات علمية استراتيجية لسد الثغرات. ومن المهم الاعتراف بالأساس العلمي للتأثيرات الصحية للمواد الكيميائية والنفايات والملوثات، بل ومن المهم أيضاً اعتماد نهج تعاوني وشامل لزيادة الفوائد المشتركة للبيئة والصحة إلى أقصى حد وتجنب النتائج السلبية غير المقصودة. ومن شأن تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات أن يحفز الإجراءات الوقائية التي تشتد الحاجة إليها من أجل حماية صحة الإنسان والبيئة.

ثانياً- انتخاب أعضاء المكتب

6- قالت السيدة أغروال – خان، عند تقديمها لهذا البند، إن الأفراد التالية أسماؤهم رُشحوا للعمل في مكتب الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية: سايروس ماجريا (كينيا) وعمر ديوري سيسي (مالي) نيابة عن الدول الأفريقية؛ وصقلين سيده (باكستان) وسلمى قدوري جابر (العراق) نيابة عن دول آسيا والمحيط الهادئ؛ وليندروي كريستيان (أنتيغوا وبربودا) وفالنتينا سييرا (أوروغواي)، نيابة عن دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ وغودي ألكيمادي (هولندا) وميشيل تشيرين (سويسرا) نيابة عن دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، اقتُرح أربعة مرشحين لتمثيل مجموعة دول أوروبا الشرقية، إلا أن الفريق لم يوافق على أي منهم. ونظراً لأن عدد المرشحين أكثر من عدد المقاعد، اتُفق على تأجيل انتخاب أعضاء المكتب من تلك المجموعة حتى الدورة الأولى المستأنفة في عام 2023.

7- وأعرب عدة ممثلين، من بينهم ممثلان تحدثا باسم مجموعات من البلدان، عن تأييدهم لانتخاب السيدة ألكيمادي كرئيسية للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية، بينما اعترض ممثل آخر على انتخاب السيدة ألكيمادي كرئيسة وكعضو في المكتب. وأعرب عدة ممثلين عن خيبة أملهم إزاء هذا الاعتراض. وأشار أحدهم، محدثاً باسم مجموعة من البلدان، إلى أنه لم يسبق لأي دول عضو أن تعترض على أي ترشيح للمكتب تقره مجموعة إقليمية، وأن مثل هذا الاعتراض يمكن أن يقوض روح تعددية الأطراف الكامنة وراء إحراز التقدم في الشؤون البيئية الدولية. ووصف عدة ممثلين هذا الاعتراض بأنه تسييس للعملية الانتخابية وسابقة سيئة، وحث أحدهم المشاركين على التماس توافق الآراء وتجنب اللجوء إلى التصويت على هذا الموضوع.

8- ونظراً للاعتراض المقدم والطبيعة المختلطة للاجتماع التي أعاقت إجراء اقتراع سري لانتخاب الرئيس، اتفق المشاركون على تأجيل انتخاب الرئيس حتى الدورة الأولى المستأنفة في عام 2023.

9- وانتخب الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

نواب الرئيسة: لينروي كريستيان (أنتيغوا وبربودا)

سلمى قدوري جابر (العراق)

عمر ديوري سيسي (مالي)

صقلين سيده (باكستان)

ميشيل تشيرين (سويسرا)

فالنتينا سييرا (أوروغواي)

المقرِّرة: سايروس ماجريا (كينيا)

واتُفق على أن تترأس السيدة صقلين سيده اجتماعات الدورة ريثما يُنتخب الرئيس في الدورة الأولى المُستأنفة.

ثالثاً- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

ألف- إقرار النظام الداخلي للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية

10- أشارت الرئيسة، عند تقديمها لهذا البند الفرعي، إلى أن الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية أُنشئ كهيئة فرعية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، وبالتالي ينطبق النظام الداخلي لجمعية البيئة، على النحو الوارد في وثيقة المعلومات UNEP/SPP-CWP/OEWG.1/INF/2، على عمل الفريق مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.

11- وأعرب عدة ممثلين، من بينهم ممثل متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، عن تأييدهم لتطبيق النظام الداخلي لجمعية البيئة على عمل الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية. ومع ذلك، أشار أحدهم، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، إلى أنه عملاً بالفقرة 5 من قرار جمعية البيئة 8/5، يتعين على الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية أن يضع نظاماً داخلياً منفصلاً لفريق العلوم والسياسات. وأشار ممثل آخر إلى أن المادة 49 من النظام الداخلي لجميعة البيئة تقضي بضرورة اتخاذ القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين والمصوتين، ولكنه شدد على أنه ينبغي بذل الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء، مع اعتبار التصويت الملاذ الأخير. وإذ يذكّر أيضاً بالمادة 70 من النظام الداخلي بشأن المراقبين من المنظمات غير الحكومية الدولية، أشار إلى أن الفقرة 7 من القرار 8/5 تنص على أن الفريق ينبغي أن يكون مفتوحاً لممثلي منظمات أصحاب المصلحة، مع التركيز على مجالات أخرى إلى جانب البيئة.

12- ورداً على التعليقات المقدمة وعلى طلب ممثل الاتحاد الأوروبي بشأن وضع تلك الهيئة كمنظمة تكامل اقتصادي إقليمية، أكد ممثل الأمانة أن دورات الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية سيحكمها النظام الداخلي لجمعية البيئة دون أي تغييرات، وأنه وفقاً للفقرة 7 من القرار 8/5، اعتُبر الاتحاد الأوروبي عضواً يحظى بعضوية كاملة في الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية، ولكن بدون حق التصويت.

13- ووافق الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية على اعتماد النظام الداخلي بصيغته الواردة في وثيقة المعلومات UNEP/SPP-CWP/OEWG.1/INF/2.

باء- إقرار جدول الأعمال

14- عند النظر في البند الفرعي، كان معروضاً على الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية جدول الأعمال المؤقت (UNEP/SPP-CWP/OEWG.1(I)/1) وجدول الأعمال المؤقت المشروح (UNEP/SPP-CWP/OEWG.1(I)/1/Add.1).

15- واعتمد الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت:

1- افتتاح الدورة

2- انتخاب أعضاء المكتب

3- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى:

(أ) إقرار النظام الداخلي للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية؛

(ب) إقرار جدول الأعمال؛

(ج) مسائل تنظيمية.

4- بيانات عامة.

5- خيارات للجدول الزمني وتنظيم أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية.

6- إعداد مقترحات بشأن إنشاء فريق للعلوم والسياسات.

7- مسائل أخرى.

8- اعتماد تقرير الدورة.

9- اختتام الدورة.

جيم- تنظيم العمل

16- وافق الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية على تنظيم عمله على النحو المبين في جدول الأعمال المؤقت المشروح وفي المذكرة التصورية (UNEP/SPP-CWP/OEWG.1(I)/2).

دال- الحضور

17- حضر الاجتماع ممثلون عن الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وإكوادور، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وباكستان، والبرازيل، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبوتان، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشيكيا، وتوغو، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وصربيا، والصين، وعمان، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفييت نام، وقطر، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، وليسوتو، ومدغشقر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموزامبيق، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيجيريا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن.

18- ومُثل أيضاً الاتحاد الأوروبي.

19- ومُثلت دولة فلسطين بصفة مراقب.

20- وحضر ممثلو وكالات الأمم المتحدة التالية، وصناديقها وبرامجها، وأمانات منظمات حكومية دولية أخرى، وأمانات اتفاقات بيئية متعددة الأطراف: المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا في أوروبا الوسطى التابع لاتفاقية بازل (المركز الإقليمي لاتفاقية بازل في سلوفاكيا)؛ واللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وأمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة؛ وأمانة اتفاقية مينماتا بشأن الزئبق؛ وأمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ؛ وأمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

21- وحضر ممثلون عن منظمات دولية أخرى يرد بيانها كالتالي: الاتحاد الأوروبي، ومنظمة العمل الدولية، والفريق الدراسي الدولي المعني بالنحاس، والفريق الدولي لدراسة الرصاص والزنك، والفريق الدراسي الدولي للنيكل، ومنظمة الصحة العالمية.

22- وحضر ممثلون عن كيانات غير حكومية وصناعية وأكاديمية وكيانات أخرى يرد بيانها كالتالي: فريق العمل المعني بالتحات، ومؤسسة المناخ والبيئة في أفريقيا، ومؤسسة AKO، واتحاد البيئة لعموم الصين، ومنظمة العفو الدولية في كينيا، ومنظمة المرأة الأرمينية من أجل الصحة والبيئة الصحية، ورابطة États Généraux des Étudiants de l'Europe، وجمعية تعزيز الاستدامة في الجامعات والمجتمعات، ورابطة النساء المهنيات في الزراعة والبيئة في أوغندا، ومركز القانون البيئي الدولي، ومؤسسة حفظ التنوع البيولوجي والتنمية الخضراء في الصين، ومنظمة Comparatively for Tanzania Elites Community Organizers، ومرصد النزاع والبيئة، والاستعادة الإيكولوجية، ومجموعة الإمارات للبيئة، ومنظمة Emonyo Yefwe International، وجمعية الغدد الصماء، وبرنامج سفراء البيئة، ومنظمة البيئة والتنمية الاجتماعية، ومنظمة ETC Group (فريق العمل المعني بالتحات والتكنولوجيا والتركيز)، ومجلس الصناعة الكيميائية الأوروبية، ومكتب البيئة الأوروبي، وبرنامج Force Juvénile pour un Avenir Rassurant، والتحالف العالمي للصحة والتلوث، وشركة .Global Dairy Platform Inc، ومنظمة السلام الأخضر الدولية، ومؤسسة الحمرا، ومنظمة النفايات الخطرة في أوروبا، وشركة Health and Environment Justice Support، ومعهد التنمية الدائمة والعلاقات الدولية، ومعد الاستراتيجيات البيئية العالمية، ومركز أبحاث القانون الدولي والمقارن، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمجلس الدولي للرابطات الكيميائية، والمجلس الدولي للتعدين والمعادن، والمركز الدولي لبحوث التنمية، والمعهد الدولي للتنمية المستدامة، والحركة الدولية للنهوض بالتعليم والثقافة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والشبكة الدولية للقضاء على الملوثات، والرابطة الدولية للنفايات الصلبة، ومنظمة صحفيون من أجل حقوق الإنسان، وجمعية Juventud Unida en Acción، والمجموعة الرئيسية للأطفال والشباب، والصندوق الاستئماني للمنظمة المحمية للنظم الإيكولوجية البحرية، ومؤسسة ميندیرو، وصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومؤسسة المحيط، ومنظمة شراكات من أجل التغيير، وشبكة عمل مبيدات الآفات في أفريقيا، ومؤسسة Plant-for-the-Planet، ومنظمة Pure Earth (معهد Blacksmith سابقاً)، ومؤسسة Race for Water، وشراكة إعادة التدوير، والجمعية الملكية للكيمياء، ومنظمة Sauvons le climat (هيا لننقذ الكوكب)، وجمعية علم السموم البيئية والكيمياء، وشبكة Soroptimist International، وجامعة سيراكيوز، ومجلس الولايات المتحدة للأعمال التجارية الدولية، ومنظمة Welfare Togo، ومنظمة المرأة للبيئة والتنمية، والرابطة العالمية للمرشدات وفتيات الكشافة، ورابطة Youth for Action.

رابعاً- بيانات عامة

23- أدلى ببيانات عامة ممثلو الدول الأعضاء التالية وإحدى منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية: الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإندونيسيا، والبرازيل، وبيرو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسري لانكا،

وسويسرا، والصين، وعُمان، وفرنسا، والفلبين، وكندا، وكولومبيا (باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)، وكينيا، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

24- وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو أمانات اتفاقيات بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة؛ واتفاقية مينماتا بشأن الزئبق؛ والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

25- وأدلى ببيانات أخرى ممثلو مركز القانون البيئي الدولي، ومرصد النزاع والبيئة؛ والاستعادة الإيكولوجية؛ والتحالف العالمي للصحة والتلوث؛ ومنظمة النفايات الخطرة في أوروبا؛ وشركة Health and Environment Justice Support؛ والمجلس الدولي للرابطات الكيميائية؛ والفريق الدراسي الدولي المعني بالنحاس؛ والفريق الدولي لدراسة الرصاص والزنك؛ والفريق الدراسي الدولي للنيكل؛ والشبكة الدولية للقضاء على الملوثات؛ ومنظمة Pure Earth؛ والجمعية الملكية للكيمياء؛ وجمعية علم السموم البيئية والكيمياء؛ والرابطة العالمية للمرشدات وفتيات الكشافة.

26- وبدأ العديد من الممثلين بتوجيه الشكر إلى الأمانة على تنظيم الدورة الأولى للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية، وشكر بعضهم الجهات المانحة التي قدمت التمويل للاجتماع الحالي، وهي (بترتيب تلقي مساهماتها) حكومات سويسرا والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا. ورحب الممثلون بمشاركة ممثلي الهيئات الحكومية الدولية الأخرى في الاجتماع، ولا سيما منظمة الصحة العالمية.

27- وأُعرب عن التقدير على نطاق واسع لقرار جمعية البيئة 8/5 وللبدء في عملية تنفيذه. وقال العديد من المتحدثين إن الفريق الجديد سيكون مكملاً هاماً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في معالجة أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.

28- وحدد جميع المتحدثين رؤيتهم للفريق الجديد. ووصفه الكثيرون، مرددين نص القرار، بأنه هيئة حكومية دولية مستقلة تزود واضعي السياسات بالمشورة العلمية ذات الصلة بالسياسات دون وصف السياسة بشكل مباشر، بهدف توجيه عملية صنع القرار وتمكين الحكومات من تقليل الآثار السلبية للإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية والنفايات والتلوث إلى أدنى حد. وشدد كثيرون على أهمية إشراك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من مختلف القطاعات وجميع المناطق، بما في ذلك الشعوب الأصلية والنساء والفتيات، في عمل الفريق. وشدد مشاركان، متحدثيْن باسم الكيانات المراقبة، على أنه ينبغي عند إنشاء الفريق مراعاة إمكانية الاعتبارات السياسية التي قد تحول دون اتخاذ إجراءات. وأشار أحد المراقبين إلى أن العديد من الجهات الفاعلة ذات الصلة ليست منخرطة حالياً مع هيئات الأمم المتحدة، ويمكن التمكين من مشاركتها من خلال عملية الاعتماد. وأعرب جميع ممثلي الكيانات المراقبة، الذين تحدثوا، عن استعدادهم لدعم عمل الفريق والمساهمة فيه.

29- وألقى عدة ممثلين الضوء على جوانب عمل الفريق التي اعتبروها مهمة، من قبيل جمع المعلومات والتحليلات العلمية وتوليفها ونشرها؛ وتقديم أفضل الممارسات والمشورة المتاحة في أي وقت، على سبيل المثال من خلال الإبلاغ عن الاتجاهات في إنتاج واستخدام المواد الكيميائية العالمية؛ وتحديد الأخطار والمخاطر الناشئة؛ وتوفير تقييمات لخيارات الاستجابة وإمكانية الابتكار والتطوير التكنولوجي؛ ومعالجة القضايا الموروثة التي لا تزال تعصف بحياة وبيئات المجتمعات في جميع أنحاء العالم. ورحب عدة ممثلين بإمكانية التوصل إلى توافق علمي بشأن المسائل المهمة المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث. واقترح أحد المراقبين أن يركز الفريق بشكل حصري على المواد الكيميائية والنفايات لكي يكون فعالاً، بالنظر إلى تنوع وتعقيد المصادر والإجراءات والسياسات المتعلقة بالتلوث.

30- وألقى عدد من الممثلين الضوء على ضرورة مراعاة الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسعي إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، دعا عدة ممثلين إلى التركيز القوي على دعم البلدان النامية في تجاوز عقبات القدرات التقنية والتكنولوجية أمام الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

31- وأشار فرادى الممثلين إلى مختلف التوقعات الأخرى لعمل الفريق، بما في ذلك أنه سيدعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والصكوك الدولية الأخرى؛ وأنه سييسر تبادل المعلومات؛ وأنه سيشارك العمل الذي تضطلع به لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي مُلزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة في البحرية؛ وأنه سيشجع البحوث في مجال العبء الصحي والبيئي للتلوث الناجم عن النزاعات؛ وأن نطاقه سيشمل تلوث الهواء؛ وأنه سيراعي أثر المواد الكيميائية طوال دورة حياتها من أجل أن يكون في وضع يمكّنه من معالجة القضايا غير المتوقعة.

32- وأشار فرادى الممثلين أيضاً إلى العناصر التي اعتبروها مهمة للفريق حتى يتمكّن من أداء وظائفه، بما في ذلك الوظائف والأهداف الواضحة التي مكّنت من وضع برامج عمل تركز على الأولويات الرئيسية؛ والمعايير الشفافة لتحديد أولوياته البرنامجية ونظامه الداخلي؛ والتمويل المتوازن للدوائر العلمية والأوساط الأكاديمية لجنوب الكرة الأرضية في الصياغة النظرية للأولويات الناشئة؛ وإتاحة تقديم البيانات من جانب المنظمات غير الحكومية الدولية المشاركة بصفة مراقب، تمشياً مع المادة 70 من النظام الداخلي لجمعية الأمم المتحدة للبيئة؛ ووضع سياسة قوية لتضارب المصالح من أجل ضمان نزاهة العلم؛ ووضع إجراء قوي وتقييم الطلبات والمقترحات؛ وإنشاء قنوات اتصال فعالة لضمان مشاركة النتائج مع أوسع جمهور ممكن.

33- وأبرز العديد من الممثلين الحاجة إلى الكفاءة. واقتُرح أن يتجنب الفريق الازدواجية في الجهود والموارد من خلال الاعتماد على العمل الذي نُفذ بالفعل في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة والصكوك الدولية الأخرى والهيئات الحكومية الدولية التي تضطلع بأنشطة علمية ذات صلة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات، وأنه ينبغي أن يعمل بالتعاون مع الهياكل القائمة.

34- وأثار عدة ممثلين مسألة تمويل الفريق، ودعوا إلى توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به، تقدمه على وجه التحديد البلدان النامية، لكفالة سير عمل الفريق بشكل فعال. ودعا عدة ممثلين إلى توفير التمويل الكافي لمشاركة وفود من البلدان النامية في الجلسات الحضورية للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية لضمان المشاركة المتوازنة لجميع المناطق في عمل الفريق.

35- وفيما يتعلق بتنظيم عمل الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية، قال العديد من الممثلين إنهم يؤيدون اقتراح عقد دورتين إضافيتين بخلاف الدورة الأولى المستأنفة، بغية استكمال عمل الفريق بحلول عام 2024، بموجب أحكام القرار 8/5. واقترح أحد الممثلين عقد جلسة إضافية واحدة على الأقل. وأعرب العديد عن خيبة أملهم إزاء فشل الفريق حتى الآن في انتخاب مكتب بكامل أعضائه أو رئيس، بسبب اعتراض دولة عضو واحدة، مما سيعيق عملية تشكيل الفريق الجديد.

36- وفيما يتعلق بالمقترحات التي سيضعها الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية، أيّد معظم المتحدثين تجميع العناصر المُدرجة في الفقرة 5 من القرار 8/5 على النحو المقترح في المذكرة التصورية للاجتماع. ومع ذلك، قدم أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، اقتراحات لإجراء تعديلات محددة في هذا السياق، بما في ذلك النظر في اسم الفريق فقط بمجرد توضيح نطاقه ووظائفه وتصميمه المؤسسي وحوكمته. واقترح أحد الممثلين إضافة مجال مواضيعي خامس، وهو إجراء الاستعراض واعتماد التقارير والتقييمات التي يصدرها الفريق، والتي قال إنها ستكون بالغة الأهمية لقبول المنتجات النهائية للفريق على الصعيد العالمي. وأشار العديد إلى النماذج الحالية التي قدمتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والتي يستطيع الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية أن يعتمد عليها في وضع مقترحاته.

37- وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للدورة الأولى المستأنفة، أعرب بعض الممثلين عن تأييدهم لعقد اجتماعات تشاور فيما بين الدورات، بينما قالت ممثلة أخرى، متحدثةً باسم مجموعة من البلدان، إنها لا ترى ضرورة لعقد مثل هذه الاجتماعات. واقترح العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، أن تقدم الأمانة معلومات عن العناصر المحتملة للفريق الجديد وعمله لتيسير المناقشات في الدورة المستأنفة. وأيّد عدة ممثلين، بمن فيهم الممثلة التي كانت تتحدث باسم مجموعة من البلدان، اقتراح جمع آراء أصحاب المصلحة بشأن نطاق الفريق الجديد من خلال دراسة استقصائية عبر الإنترنت، إلا أن الممثل المتحدث باسم مجموعة من البلدان قال إن الدراسة الاستقصائية لن تكفي لتحديد الثغرات في المعارف، وإنه ينبغي للأمانة أن تقدم معلومات إضافية بشأن الخيارات الممكنة لنطاق الفريق، وبشأن إشراك الجهات الفاعلة والهيئات والصكوك والعمليات لضمان الكفاءة وتجنب ازدواجية العمل. وحذّرت الممثلة من تكرار العمل الجاري بشأن إطار الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام 2020، والصك الدولي المنتظر الملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، والعمليات الأخرى ذات الصلة، وطلبت إلى الأمانة أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار عند إعداد وثائق الدورة الأولى المستأنفة.

38- وأعلن ممثل فرنسا أن حكومته ستساهم بمبلغ 000 150 يورو في عام 2022 لدعم عمل الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية. وحث أيضاً مَن هم في يوضع يمكّنهم من تقديم الدعم المالي على القيام بذلك.

39- وأكد العديد من الممثلين رغبة حكوماتهم في المشاركة بشكل كامل ومثمر في عملية إنشاء الفريق الجديد.

خامساً- خيارات للجدول الزمني وتنظيم أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية

40- قدم ممثل الأمانة، عند تقديمه لهذا البند من جدول الأعمال، لمحة عامة عن الجدول الزمني المقترح لعمل الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية، مؤكداً على النيّة في أن يظل العمل تعاونياً وتشاورياً وشاملاً بطبيعته. وستجري المشاورات مع المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، حيثما أمكن، على هامش الاجتماعات المقررة بالفعل للهيئات الأخرى ذات الصلة. وستُعقد الدورات اللاحقة المقترحة بفاصل زمني يتراوح بين 8 و10 أشهر تقريباً للتمكين من إصدار وثائق فنية عالية الجودة وترجمتها إلى جميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وستُعقد الدورة الأولى المستأنفة في الفترة من 30 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير 2023 في بانكوك، ومن المرجح أن تُعقد الدورة الثانية في تشرين الأول/أكتوبر 2023 والدورة الثالثة في النصف الثاني من عام 2024. ويمكن بعد ذلك عقد الاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض الخيارات التي أعدها الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية وإنشاء الفريق بعد الدورة الثالثة بخمسة أشهر تقريباً، إما في وقت متأخر جداً من عام 2024 وإما في وقت مبكر جداً من عام 2025، مع مراعاة الطموح المُعلن في قرار جمعية البيئة 8/5 الذي يفيد بإنجاز عمل الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية بنهاية عام 2024.

41- وتطرق ممثل الأمانة إلى موضوع الموارد، فأشار إلى أن عقد الاجتماعات الرئيسية بالحضور الشخصي باهظ التكلفة، إذ يلزم توافر ما يصل إلى 1.5 مليون دولار لكل اجتماع، وأنه بالرغم من توافر موارد كافية للدورة الأولى المستأنفة، لم يكن هذا هو الحال بالنسبة للدورتين الثانية والثالثة. ولذا، ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في تقديم تمويل إضافي إذا كانت في وضع يمكّنها من القيام بذلك. وخططت الأمانة أيضاً لمواصلة سلسلتها من الحلقات الدراسية الشبكية ذات الصلة، بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة للوصول إلى مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وكانت الحلقة الدراسية الشبكية الثانية، التي عُقدت في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ناجحة للغاية، إذ مكّنت ممثلي الكيانات ذات الصلة، وهي المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والفريق الدولي المعني بالموارد وأمانة بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ومنظمة الصحة العالمية، من تبادل الخبرات والدروس المستفادة. وتعتزم الأمانة أيضاً إجراء سلسلة من الدراسات الاستقصائية، إذ تدعم الدراسة الاستقصائية الأولى العمل التحضيري للمساعدة على تحديد نطاق الفريق ووظائفه ونظامه الداخلي وضمان إشراك أصحاب المصلحة.

42- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، عن تأييدهم لعقد ثلاث دورات بالحضور الشخصي وفقاً للجدول الزمني الذي حددته الأمانة. وقال أحد الممثلين إنه استناداً إلى التجربة السابقة، سيلزم عقد دورة إضافية لضمان وفاء الفريق العامل بولايته. وفيما يتعلق بالتوقيت، أعرب أحد الممثلين عن قلقه إزاء اقتراح عقد الدورة الثانية في تشرين الأول/أكتوبر 2023، إذ كان من المقرر بالفعل عقد اجتماعات أخرى ذات صلة في نفس الشهر. وقال ممثل آخر إنه ينبغي عقد الاجتماع الحكومي الدولي قبل نهاية عام 2024، وفقاً للطموح المبين في القرار 8/5.

43- وقال عدة ممثلين إن هياكل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ينبغي أن تكون بمثابة نماذج لهيكل الفريق الجديد.

44- وفيما يتعلق بتنظيم العمل في المستقبل، قالت ممثلة متحدثةً باسم مجموعة من البلدان إنه ليست هناك ضرورة للعمل فيما بين الدورات أو اجتماعات الفريق الإقليمية في الفترة التي تسبق الدورة الأولى المستأنفة للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية. وشددت على ضرورة تجنب ازدواجية العمل بين الهيئات. وقال ممثل الأمانة، استجابة لطلب ممثل آخر بأن تقدم الأمانة للدورة الأولى المستأنفة استعراضاً شاملاً للقضايا المحددة المحتملة والأنشطة القائمة للهيئات الأخرى فيما يتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث، إن عملية المسح هذه جارية بالفعل وإنه سيجري التماس مدخلات إضافية في هذا الصدد من المشاركين في العملية. وفيما يتعلق بالوثائق، قال أحد الممثلين متحدثاً باسم مجموعة من البلدان إنه ينبغي التركيز على إصدار مجموعة قوية من الوثائق للدورة الأولى المستأنفة، بينما أكد ممثل آخر على أهمية إتاحة الوثائق للمشاركين في أقرب وقت ممكن. وتساءل أحد الممثلين عما إذا كان هناك وقت كاف لدمج نتائج الاجتماع الحالي ونتائج الدراسة الاستقصائية المقترحة في وثائق الاجتماع. واقترح ممثل آخر أن تُدار الدراسة الاستقصائية بمجرد إصدار وثائق الاجتماع، واقترح ممثل ثالث أن يقتصر تركيز الدراسة الاستقصائية على نطاق عمل الفريق لتجنب الالتباس.

45- وقال ممثل الأمانة إن عملية إصدار الوثائق قد بدأت بالفعل، وإنه بالرغم من أن الجدول الزمني سيكون ضيقاً، فهو على ثقة من القدرة على بلوغ الأهداف، خاصة وأن الوثائق الرئيسية ستُستكمل بعدد من وثائق المعلومات التي يمكن الانتهاء منها بعد ذلك بوقت قصير لأنها لن تُحرر رسمياً أو تُتاح بلغات أخرى غير الإنكليزية.

46- وحث عدة ممثلين، بمن فيهم ممثل متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، معرباً عن تقديره للدول الأعضاء التي ساهمت في تمويل الدورة الأولى، الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين القادرين على النظر في توفير التمويل لعملية ستعود بالنفع على الجميع على القيام بذلك. ودعا أحد الممثلين أصحاب المصلحة الذين لديهم قطاعات تدعم الفريق بالموارد أو الخبرات لتقديم مثل هذه المعلومات، مع إبراز أي تضارب محتمل في المصالح.

47- وقال عدة ممثلين إن رسوم خدمات المؤتمرات التي تكفلها الأمانة مرتفعة. وألقى عدة ممثلين آخرين الضوء على المزايا البيئية والصحية والمتعلقة بالميزانية لعقد الاجتماعات، بما في ذلك المشاورات الإقليمية، في نسق مختلط يمكّن من المشاركة الكاملة والتفاعلية عبر الإنترنت. ورد ممثل الأمانة قائلاً إنه لسوء الحظ، لا يمكن التفاوض بشأن التكلفة الثابتة للاجتماعات، وأن الاجتماعات المختلطة التي كانت تفاعلية بالكامل مع الجميع ستكون لها تكاليف أكثر بسبب متطلباتها التقنية. وسيكون البث متاحاً للدورة الأولى المستأنفة، إلا أن الاجتماع لن يكون تفاعلياً بالكامل للمشاركين عبر الإنترنت.

سادساً- إعداد مقترحات بشأن إنشاء فريق للعلوم والسياسات

48- دعت الرئيسة، عند تقديمها لهذا البند، المشاركين إلى النظر في خيارات تجميع القضايا الواردة في الفقرة 5 من قرار جمعية البيئة 8/5 لتيسير المناقشات بشأن تنظيم عمل فريق العلوم والسياسات ونطاقه المحتمل. وأشارت إلى أنه عند النظر في مسألة النطاق، سيُسترشد أيضاً بنتائج الدراسة الاستقصائية فيما بين الدورات، التي ستجري بين الدول الأعضاء. ودُعي المشاركون إلى التوصية بمواصلة العمل الذي يتعين أن تضطلع به الأمانة أو المكتب قبل الدورة الأولى المستأنفة. وقد يشمل هذا العمل، على سبيل المثال، مشاورات إقليمية أو حلقات دراسية شبكية أو مشاورات مخصصة، ربما على هامش اجتماعات أخرى ذات صلة.

49- وقدم ممثل الأمانة القائمة المقترحة لوثائق العمل للدورة الأولى المستأنفة، والتي تضمنت خيارات لاسم الفريق ونطاقه؛ ومبادئ التشغيل والترتيبات المؤسسية؛ والقواعد والسياسات والإجراءات، بالإضافة إلى برنامج عمل الفريق وميزانيته. وأشار إلى أن جميع الموضوعات التي سيجري تناولها مترابطة. ونظراً لضيق الجدول الزمني العام وتبايُن الآراء المعرب عنها في البداية بشأن الفريق، سيكون من الضروري بدء العمل بشأن جميع العناصر في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك تعريف مصطلحات "المواد الكيميائية"، و"النفايات" و"التلوث" في سياق الفريق وتعيين الهياكل القائمة المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات والتلوث من أجل المساعدة على تحديد الوظائف الرئيسية ونطاق عمل الفريق.

50- وأشار إلى أنه كان هناك دعم لاستخدام النظام الداخلي للأفرقة القائمة، إما كلياً أو جزئياً، كنماذج للنظام الداخلي للفريق الجديد، وأن الدروس المستفادة من هذه الأفرقة ستُقدم لكي ينظر فيها الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية. وبالإضافة إلى ذلك، سيلزم تعريف "مسح الأفق"، الذي لم يكن عنصراً تتناوله الأفرقة الحالية، ويمكن لتجربة عملية مسح الأفق داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في السياقات الأخرى أن تدعم هذا العمل.

51- وتتمثل الاعتبارات الرئيسية للجدول الزمني لعمل وميزانية الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية في ضمان عقد الدورات الثلاث المقررة وأي مشاورات إقليمية وإنشاء أمانة دائمة لضمان استمرارية العمل في المستقبل، بما في ذلك إصدار وثائق عالية الجودة.

52- وفي المناقشة التي تلت ذلك، فيما يتعلق بتجميع القضايا، قال عدة ممثلين، بمن فيهم ممثل متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، إنه بينما اتفقوا بوجه عام على التجميع المقترح، فهناك بعض التداخل تستطيع الأمانة حله وإنه ينبغي اعتماد نهج تدريجي للمناقشات، إلى جانب النطاق، متبوعاً بوظائف الفريق الجاري تشكيله قبل النظر في التصميم المؤسسي والنظام الداخلي. وشدد ممثل آخر على أهمية البدء بالنظر في برنامج عمل الفريق وميزانيته. وأعرب عدة ممثلين، بمن فيهم ممثل متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، عن رأي مفاده أن البت في اسم الفريق لا يمثل أولوية في الوقت الحالي.

53- وأكد عدة ممثلين على أهمية عملية التعيين المقترحة لتحديد الثغرات وتجنب ازدواجية العمل، وألقى أحد الممثلين الضوء على قيمة إتاحة الوثيقة التي تحتوي على الدروس المستفادة من الأفرقة الأخرى للمشاركين قبل الدورة الأولى المستأنفة. وقال ممثل آخر إن برنامج عمل الفريق وميزانيته ينبغي أن تناقشهما جمعية الفريق، بمجرد إنشائها، ولكن ينبغي للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية أن يناقش عملية الاتفاق على برنامج العمل والميزانية.

54- وقال ممثل الأمانة، مقراً بفوائد النهج التدريجي ومؤكداً على أن الوثائق المتعلقة بالنطاق والوظائف المُعدة للدورة الأولى المستأنفة ستكون أكثر شمولاً من الوثائق المتعلقة بالمجالات الأخرى، إن هناك مزايا للتحلي بالمرونة في البدء في العمل على أجزاء أخرى من العملية. ونظراً لأن الوقت المتاح كان محدوداً وتنوع الأشخاص الذين كانوا سيعملون في مجالات مختلفة، يمكن أن يبدأ العمل التحضيري بشأن النظام الداخلي – على سبيل المثال، من خلال تحديد العناصر التي يمكن تصميمها على غرار الأمثلة الموجودة والتي تتطلب المزيد من الدراسة. وأكد عدة ممثلين، بمن فيهم ممثل متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، أن النهج التدريجي سيكون أكثر كفاءة وإنتاجية، وقال أحد الممثلين إن من المهم أن ينظر المكتب في قائمة الوثائق التي اقترحتها الأمانة قبل الاضطلاع بمزيد من العمل.

55- وفيما يتعلق بنطاق الفريق، قال أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من البلدان، إن الفريق ينبغي أن يستهدف تجميع المعلومات ذات الصلة لواضعي السياسات لدعم تحديد القضايا الجديدة والناشئة ذات الاهتمام العالمي، بما في ذلك الثغرات في المعارف والفرص. وينبغي للفريق أن يجري تقييمات بشأن المواد الكيميائية والنفايات والتلوث، وأن يوفر خيارات إدارة المخاطر ذات الصلة لواضعي السياسات وأصحاب المصلحة، دون وصف السياسات. وينبغي أن يعمل الفريق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي

للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لمعالجة أزمة الكوكب الثلاثية وضمان مشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين. وقال ممثل آخر إن الفريق ينبغي أن يتناول أيضاً إنتاج العلوم من جانب خبراء من البلدان النامية من أجل مواجهة التحديات المحددة التي تواجهها تلك البلدان وتعزيز شرعية الفريق وفعاليته. وشدد ممثل ثالث على أهمية مراعاة المعلومات العلمية المقدمة من مختلف البلدان عند النظر في السياسات، وأهمية إنشاء أفرقة فرعية لكفالة التغطية الفعالة لنطاق الفريق الجديد، الذي يُحتمل أن يكون واسعاً. وقال أحد الممثلين إن الفريق نفسه ينبغي أن يقرر ما سيقيّمه فيما يتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات والتلوث، وبالتالي ينبغي للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية أن يضمن بقاء النطاق واسعاً قدر الإمكان، مع اقتراح ترتيب إجراءات عمل الفريق بحسب الأولوية بطريقة سليمة. وسيمكّن برنامج العمل، بمجرد الاتفاق عليه، من تحديد الأولويات وضمان التركيز على القضايا الرئيسية.

56- وقال أحد المراقبين إنه بما أن الأطفال والشباب يتأثرون بشكل غير متناسب بالنفايات السامة والتلوث، فمن الأهمية بمكان التماس مدخلاتهم من خلال مبادرات مثل المشاورات عبر الإنترنت فيما بين الدورات، وحلقات العمل الموجهة، وإنشاء فريق استشاري للشباب، وتمويل المشاركة من ممثلي الشباب في الدورات المقبلة.

سابعاً- مسائل أخرى

57- لم يُنظر في أي مسائل أخرى.

ثامناً- اعتماد تقرير الدورة

58- اعتمد الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية تقرير الجزء الأول من دورته الأولى على أساس مشروع التقرير الوارد في الوثيقة UNEP/SPP-CWP/OEWG.1/(I)/L.1، على أن يُسند وضع الصيغة النهائية على التقرير إلى المقرِّرة من خلال العمل بالتشاور مع الأمانة.

تاسعاً- اختتام الدورة

59- بعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أُعلن اختتام الدورة في الساعة 17:50 يوم الخميس، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022.